http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2062) السنة الثامنة - الأثنين (7) آذار 2011

إعلاميون يدعون إلى الكشف عن الجهات المتورطة

مسؤول أمني: العراق بحاجة إلى حملة وطنية لوقف العنف ضد الصحفيين

□ بغداد / سها الشيخلي

دعا مسؤول امني رفيع الى الاسراع في اطلاق حملة وطنية لوقف العنف ضد الصحفيين العراقيين، بينما شدد خبراء في مجال الاعلام على اهمية الكشف عن حالات الانتهاك والجهات المتورطة بحالات عنف ضد العاملين في مجال الاعلام.

ويرى محللون سياسيون ان الاحداث التي شهدتها ساحة التحرير في تظاهرة جمعة الغضب وكذلك في تظاهرة جمعة الكرامة، برزت اسئلة عديدة بحاجة ماسة الى طرحها على المعنيين والمتتبعين للحدث من قادة امنيين، وصحفيين ورؤساء واعضاء مجتمع مدني، ومن ابرزها:"هل العراق بحاجة الى حملة وطنية لوقف العنف ضد الصحفيين من قبل القوات الامنية؟"،"هل يفتقر كل من الجيش العراقي والشرطة على حد سواء لثقافة حقوق الانسان في تعاملهم مع الازمات؟".

وكيل وزارة الداخلية احمد الخفاجي اكد في تصريح للمدى امس الاحد حاجة العراق إلى حملة لتعزيز الديمقراطية الوليدة، وقال انها تتمثل بالسلطة الرابعة.

وتابع:"لا يمكن ان تنجح اية دولة بدون السلطة الرابعة، لذلك ينبغي ان تكون لدينا صحافة حرة ومحمية، فعند تعريف السياسة العليا لاي بلد ديمقراطي لابد من الاشارة الى مجتمع خال من الخوف، اي متحرر من الخوف، ومع الاسف نحن كمجتمع عشنا عصر دكتاتوريات زرعت الخوف في نفوسنا كشعب ولعقود خلت.

وبين الخفاجي أن العراقيين بحاجة الى حملة وطنية لوقف العنف ضد الراي العام الذي تشكل الصحافة الجزء الاكبر منه، وفي نفس الوقت نحن بحاجة الى حملة وطنية لوقف العنف ضد الصحفيين.

وعن افتقار الجيش العراقي والشرطة الوطنية على حد سواء لثقافة حقوق الانسان اشار الخفاجي الى ان المجتمع بشكل عام وليس الجيش والشرطة لوحدهما بحاجة الى تكريس ثقافة حقوق الانسان؛ فالجندي او الشرطي قد يكون ابنك او أخاك، فهو ليس من بلد اخر، انه ابن هذا المجتمع، ويتاثر بطباعه فعندما يكون المجتمع جيداً ومتحضراً ويفهم ما تعنيه كلمة حقوق الانسان سيكون كل من الشرطي والجندي مدركين لثقافة حقوق الانسان، والعكس صحيح ايضا.

وقال انه اذا كان المجتمع بكل شرائحه متحصنا بالديمقراطية التي تعني الانفتاح على العالم في احد جوانبها تعني ايضا ان الجميع يتعامل بكل احترام وشفافية، الجميع بحاجة الى فهم ثقافة حقوق الانسان.

وقال الخفاجي ان معركة العراقيين القادمة هي كيفية فهم الديمقراطية والحرية وهاتان الكلمتان هما حلم كل شعوب الارض وليس حلمنا لوحدنا فقط، فعلينا كمجتمع ان نفتح الباب واسعا امام حقوق الانسان، وان نخلق شعبا متحررا من الخوف، وامامنا تجارب الشعوب التي مارست ومرت بمراحل سبقتنا في فهم ثقافة حقوق الانسان.

واوضح الخفاجي ان تظاهرات ايام الجمع دليل على ان حقوق الانسان مصانة، الا في بعض الممارسات الفردية.

من جانبه، اشار الاعلامي والاكاديمي الدكتور كاظم المقدادي الى ان العراق بحاجة فعلية الى حملة وطنية لوقف العنف ضد الصحفيين، وان تخرج الصحافة ووسائل الاعلام عن المجاملة لهؤلاء الذين يعتدون على الاعلاميين ويحاولون اجهاض حرية التعبير المكفولة بالمادة ٣٨ من الدستور العراقي الخاصة بحق النشر والتعبير، ويجب التركيز على وقف العنف ضد الزملاء الصحفيين من خلال الاعمدة الصحفية لكي يشعر الذين يديرون الملف الامني، انهم يقترفون جرما خطيرا لانهم بالنهاية يعتدون على اصوات تريد ان تعكس الواقع الاجتماعي والسياسي.

واعرب المقدادي عن امله في ان تستمر حملة النقد الموضوعي لكل العناوين الامنية الصغيرة منها والكبيرة حتى يشعروا في النهاية ان هناك من يراقب ومن ينتقد، وهناك من يفضح الاساليب البوليسية الجديدة، لاننا لا نريد انتاج نظام عسكري سياسي جديد لان الجميع يعتبر هذه المسميات من مخلفات النظام السابق.

وعن افتقار الاجهزة الامنية لثقافة حقوق الانسان اكد المقدادي ان هناك مشكلة جدية في الحياة السياسية العراقية تتمثل بالافتقار لقيم حقوق الانسان لان الشرطي في الشارع او احد منتسبي الاجهزة الامنية يتعامل مع المتظاهرين على اساس انهم اعداء للسلطة ومتمردون ضد الحكومة، في حين ان المادة ٣٨ من الدستور المتعلقة بالتظاهر السلمي قد اجازت ذلك الحق.

واضاف المقدادي ان رجل الامن من واجبه حماية المتظاهرين وليس الاعتداء عليهم، لذلك نحن بحاجة فعلية الى ثقافة امنية جديدة تتناسب واجهزة الوقاية الزجاجية التي يحملها الشرطي وكذلك خراطيم الماء التي تقذف على المتظاهرين او الجمهور العراقي، وهي موجودة في كل دول العالم المتحضر، لكن هناك تستخدم بسياقات امنية صحيحة، اما في العراق فمع الاسف فقد سيء استخدامها.

بينما اوضح حاتم السعدي رئيس جمعية حقوق الانسان في العراق ان وقف العنف بحاجة الى تمكين الصحفي وافساح الطريق امامه ومساعدته للحصول على المعلومة التي يراد منها فائدة الجميع، بالتاكيد نحن بحاجة الى حملة وطنية لوقف العنف ضد الصحفيين، والاسراع في سن قانون حماية الصحفيين ذلك لانه ما يزال قابعا على طاولة مجلس النواب ينتظر الافراج عنه.

وقال السعدي ان افتقار رجال الامن الى ثقافة حقوق الانسان جاء نتيجة تراكمات العهود السابقة، مشيرا الى ان العراق بحاجة الى نشر ثقافة حقوق الانسان ليس فقط بين رجال الامن من شرطة وجيش بل بين الموظفين في الحكومة، والقضاء على النظرة الفوقية التي يمارسها الموظف والمسؤول في الحكومة على حد سواء. وتابع:"علينا نشر ثقافة حقوق الانسان في كل مفاصل الدولة، ففي وزارة الداخلية وجدت هناك من يقوم بتدريب المنتسبين كيفية التعامل بشكل انساني مع الجميع كما توزع لديهم كتيبات تشرح كيفية ذلك التعامل، ولكن اين هو التطبيق؟

بالعربي الصريح

فرصة ذهبية اضاعتها الحكومة

■ علي عبد السادة

تتقن الحكومة غلق الحوار مع الشارع، وتقترف معه فجوة أوسع من ذي قبل. تبخل على نفسها وعليه بفرص تنقية الاجواء وتهدئة الغاضبين من ادائها. وعلى العكس، تدفع الامور لمزيد من التشنج.. وان كانت لا تعرف، فان الشارع بقياداته المدنية وجمهورها مصدوم، مرتاب من وجه اخر لمن انتخبه. وجه اختار ان يُسكنَ القلق والخوف في صفوفهم.

بات من غير المجدي الدفاع عن شرعية التظاهرات ومطالبها؛ فالصورة الجديدة لنصب الحرية اثبتت ذلك. وفي الوقت عينه لم يعد ممكنا الخوض في حديث مسهب عن ان (قلة) من المندسين والمشاغبين، المخربين، لا يمثلون، بتاتا، عموم مشهد ساحة التحرير، فالاغلبية المنادية بالاصلاح فرزت هؤلاء دون الحاجة الى هراوات السلطة برسم قوات مكافحة الشغب. ما يعني، بالضرورة، ان مرور اكثر من سبعة أيام على جمعة الغضب وما لحقتها من اخرى للكرامة، كان كافيا لان تقتنع الكتل السياسية ان حصيلة اخطاء وخطايا ثماني سنوات من عمر العراق الجديد جعلت النقم يصل درجة الطفح، وبات الصبر على بواعث امتهان الكرامة، صعبا، ان لم يكن مستحيلا.

وبدلا من ان تظهر السلطة (حكمتها) بوصف جديد تحت يافطة الشراكة، خونت وشككت بمواطنة المتظاهرين، وبدلا من أن تنسجم مع صوت، اختارت الاستماع لتقارير ووجهات نظر المستشارين وبعض المقربين وذوات العلاقة ورجالات وعرابي احزاب وقوى راضية منتفعة من خلطة النفوذ والحصص.

بدلا من ان يترك القادة والنواب والوزراء واصحاب الدرجات الخاصة هواءهم النقي في"الخضراء"ويدخلوا التحرير، على الاقل لسماع الغاضبين، اعجبهم الطابق الرابع من المطعم التركي، المشهد الساخن من الاعلى يبدو اكثر اثارة.

بدلا من اظهار ارادتهم على حماية اهم عناصر المجتمع المدني، اعتقلوا وضربوا متظاهرين ونشطاء فيس بوك وصحفيين.

بدلا من أن يشعر شركاء الحكومة بانهم متهمون دون استثناء بتشويه تجربة العراق الجديد، وانهم مشمولون بغضبة العراقيين، اختاروا اللعب بورقة (التحرير) لضرب الخصوم تحت الحزام من جهة، وتطويع قوة الشارع من جهة اخرى. اختارت أيضا مطاردة صحفيين وقيادات شابة وتطوق وتغلق مقار قوى وصحفاً ومراكز رأي. في حين انها لم تلاحق مسؤولا فاسدا، ولم تطوق دائرة المحسوبية، ولم تنه اضحوكة المحاصصة التي تنجب، كالارنب، حكومة تعاني التضخم، بمناصب لا حصر لها من الاسماء والتخريجات.

بدا كل شيء مختلفا، الخطاب ولغة الساسة شيء، وما يجري تطبيقه على الارض شيء اخر، كأنه الفرق بين حكومتين؛ احدها ديمقراطية شفاهيا، والاخرى ظل غير متطابق يحوك الاستبداد خيطا خيطا.

دخل الشارع العراقي ساحة القرار السياسي والمشاركة فيه بفاعلية من الباب الصحيح، وهو يقترف، في سابقة مدنية غاية في الاهمية، نشاطا رياديا في التأثير ومسك واحد من اطراف موازين القوى وربما التأثير فيه، بينما استكثرت الحكومة رد فعل يرتقي الى ما جرى في ساحة التحرير.

هل لا تزال الحكومة تعتقد بان التظاهرات تستهدف وجودها، وهل ثمة قناعة راسخة لديها بان اتهامها، وكل الاذرع التنفيذية في المحافظات، بالتقصير يعني ان الغاضبين يريدون إسقاط النظام.. لم كل هذا الهلع؟ بينما كان بامكان الحكومة ان تجعل من ساحة التحرير مقرا دائما لها، كان بالامكان جعل المتظاهرين قوة ودعما تستعين به السلطة التنفيذية لكنس قذارة الفساد والمحاصصة إلى الابد. لكن للاسف، كانت هذه فرصة ذهبية لتنشيط الحياة السياسية واهدرتها الحكومة بجدارة.

طالبوا الحكومة بإجراء إصلاحات فورية

خبراء: عام على انتخابات ٧ آذار.. الأمور تزداد سوءاً

□ بغداد / قتيبة حامد

اعرب سياسيون وناشطون مدنيون عن عدم رضاهم للاحداث التي انقضى بها عام كامل على اجراء انتخابات السابع من آذار الماضي.

وقالت فيان الشيخ علي رئيسة منظمة تموز للتنمية الاجتماعية في اتصال هاتفي مع"المدى"انه بعد انقضاء عام على الولاية المقررة للحكومة لم يلحظ اي انجاز من قبل هذه الحكومة بل ازداد الوضع سوءا عما كان عليه في السابق.

واوضحت فيان ان البرلمان لم يصدر قوانين تنفع المواطن العراقي، لانه تجاوز الحد المطلوب الى حين تشكيله والمدة طالت جدا الى ان تم التوافق بين اطراف الحكومة على تشكيلها.

واضافت الشيخ علي انه لولا الضغط الجماهيري والاعلامي لما تم تشكيل الحكومة بغض النظر عن بعض الوزارات التي لا تزال شاغرة.

ونوهت الى ان الحكومة تشكلت قبل اربعة اشهر وما تزال غير كاملة بسبب انشغال الساسة في البحث عن مصالحهم ومصالح احزابهم دون الالتفات الى الشعب الذي انتخبهم ووضع الثقة فيهم.

واوضحت ان البلد ما زال يعاني على صعيد الخدمات التي لم يتغير فيها شيء لحد الان، مطالبة الشيخ علي بالاستجابة لمطالب المتظاهرين الشرعية باصلاح هذا الوضع والتعامل معهم بكل شفافية وديمقراطية.

وقالت فيان ان ثقة الشعب بالكتل السياسية اصبحت شبه معدومة بسبب انشغال هذه الكتل بمصالحها ومصالح احزابها.

من جانبه، قال عبد الهادي الحساني عضو ائتلاف دولة القانون ان الانتخابات جسدت البعد الحضاري والديمقراطي لبلد يعيش في ظل الديمقراطية وهذا يدل على الثقافة المدنية التي وصل اليها المواطن ودلالة على تطبيقه للنظام الديمقراطي الجديد.

ونوه الى ان التظاهرات الاخيرة التي حدثت في العراق تحمل ابعادا كثيرة ومختلفة، اذ انها تنطوي على جانبين احدهما ايجابي لان الشعب بدأ يخرج الى الشارع ويعبر عن افكاره ومطالبه بحرية مطلقة، بينما يتمثل الجانب السلبي بوجود بعض التوجهات البعيدة عن الموقف الوطني داخل هذه التظاهرات.

واكد الحساني ان مرور سنة على الانتخابات في العراق اخرج حكومة شراكة وطنية بعيدة عن المحاصصة؛ فالجميع مشارك في الانتخابات من دون وجود اغلبية واضحة في الانتخابات بين كتلة واخرى.

ويرى خبراء ومحللون ان ذكرى الانتخابات لدى العراقيين اصبحت ذكرى مؤلمة لهم لما تحمله من ندم وحسرة على انتخابهم اناساً غير جديرين بالثقة، لذلك سمى نشطاء المجتمع المدني هذا اليوم بيوم الندم.

واشاروا الى ان التظاهرات والاحتجاجات وسيلة يصحح بها الشعب غلطته في يوم الانتخابات فالشعب خرج ليصحح المسار ويؤكد مطالبه التي تركزت في تحسين الوضع الخدمي والقضاء على الفساد ومحاسبة المقصرين فبعد مرور سنة كاملة على الانتخابات ما زالت كل الامال التي عقدت على البرلمان باتخاذ قوانين في مصلحة المواطنين ولا زالت بانتظار شيء يحدث تجاه كل الوعود التي قدموها فللاسف البرلمان في واد والشعب في واد اخر.

بينما قال نشطاء على الفيسبوك ان اليوم الاثنين سيحمل مراجعة لعمل الحكومة خلال ربع المدة عبر تشكيل لجان شعبية عملها رقابي على السلطة التشريعية.

واكدوا ان هذه اللجان يقودها شباب الفيسبوك والتويتر ما يمكن عده عاملا رقابيا مهما يضاف الى عوامل اخرى بهدف اشعار المسؤول انه مراقب من قبل الشعب فاذا لم يستطع القيام بواجباته تجاه الشعب عليه ان يقوم بالاستقالة او يبقى ويسقطه الشعب فهذه الحركة هي حركة شعبية عفوية وتلقائية يقودها الشباب العراقي.

مصادر طبية: أغلب المنتحرين من النساء والشباب

بصريــة مــن العشوائيــات تحــرق نفسهـا حتــى المــوت

□ البصرة / عماد كامل

أقدمت مواطنة في البصرة على الانتحار صباح امس الأحد بعدما أشعلت النار في جسدها.

وقال أخو الضحية لـ(المدى) إن (حسنة عبد الحسن) وهي أم لأربعة أطفال أقدمت على الانتحار بعدما هجرها زوجها مع أطفالها لفترة ستة أشهر اذ أجبرت على السكن في احد الإحياء العشوائية في (حي الاصدقاء) جنوب البصرة.

ويرى خبراء ان الانتحار العراقي له طعمه الخاص وميقاته المباغت ودوافعه الغرائبية، ما يجعل قصصه تختلف عن قصص الانتحارات التي نسمع أو نشاهد أو نقرا عنها لأناس عاديين في بقية أنحاء العالم.

الانتحار العراقي كظاهرة اجتماعية جديدة على قاموس الألم العراقي ويومياته وذاكرته الاجتماعية وحتى الإبداعية التي لم تحتفل بذكرى أديب وشاعر وفنان منتحر كما في ذاكرة الإبداع العالمية والعربية، فشكل هذا الظهور الانتحاري الجديد فضيحة أخرى من فضائح أسياد العنف وتجار أدواته في الملحمة العراقية.

فكان تكرار الانتحار وتحوله من حالات فردية استثنائية الى ظاهرة تسجلها أسبوعيا ردهات طوارئ المستشفيات وسجلات مراكز الشرطة، نوعا من الصدمة غير المتوقعة للباحثين والمتخصصين في عادات العراقيين وشؤون أحوالهم الاجتماعية.

القراءة المتأنية في تاريخ العنف العراقي ودوائره المتداخلة التي تبدأ من قرارات الحاكم الاوحد الى سمفونية التعذيب في اقبية دهاليزه السرية وتتصاعد خلال عقود متواصلة من الحروب وصور معاركها الخائبة التي تحول صورة الجمال الانساني الى هشيم من الرؤوس المتقطعة والارجل المتبعثرة.

اصبح العراقيون يلعبون مع الموت بكل اشكاله واداواته وطقوسه ومدافنه حتى غدا الموت فاقدا لمهابة فجائعيته ومراثيه واحزانه.

وفي ظل ذلك ولدت اجيال لم تقطع حبالها السرية الدموية وعاشت وسط عائلات تعاني التفكك وغياب الاب وانحسار درجات التحضر وانكفاء مريع لميزان العدالة الاجتماعية، فلم تعد للحياة ومستقبلها اية قيم.

وازداد الدافع لدى الشباب والمراهقين خاصة لتقديم ارواحهم هدية مجانية لموائد الانتحار الطوعي الذي بات يقع لاتفه الاسباب واوهى المبررات، كالفشل في الامتحانات الوزارية او خيبة عاطفية او زواج قسري، والانتحار كفعل خرج بصلافة من حياء الغرف المغلقة والقرارات السرية الصامتة الى الساحات العامة وحرم الجامعات، ليتوحد مع معزوفة الدماء التي تتنافر والاشلاء التي تتطاير يوميا في شوارع وساحات الوطن لتصطبغ بها نشرات الاخبار العاجلة.

اسباب ودوافع ومبررات يمكن ايجاد الحلول لها لو حذفنا هذا التراكم الدموي لحكومات القسوة من بين اسطر الذاكرة العراقية ولو حذفنا منه تاريخ معاركها الحمقاء. وامتداداتها الجديدة في وحوش الظلام وزواحف الكهوف العتيقة التي جعلت من دماء العراقيين سلما وحيدا للعبور الى جناتها المزعومة واوهامها الناجية.

ولاستمرار مسلسل العنف، فلا يتوقع المنتحرون العراقيون ان يتوقف التاريخ طويلا امام قصص انتحارهم وخيباتهم لانهم اصلا حرف في جملة خبرية منسية لموت يكاد يتكرر بأشكال متنوعة من العبوات والقنابل والكواتم القاتلة، كما لا يتوقع المنتحرون العراقيون ان يتبوؤا مناصب مهمة على موائد الموت وذاكرة الانتحار كمنصب الروائي همنغواي والشاعر الروسي يسنين والمطربة والممثلة الشهيرة مارلين مورو والمغنية داليدا وحتى الشاعر اللبناني خليل حاوي العربي الوحيد بين هؤلاء المنتحرين.

سيذهب المنتحرون العراقيون فرادى وجماعات الى زاوية النسيان كما ذهبت آمال رحلاتهم الخائبة في براري الارض وبحار العالم، ولذلك كله فللانتحار العراقي قصة مختلفة عن قصص الانتحار في تاريخ البشرية القديم والمعاصر.

ومن تلك القصص وربما هي ليست آخر امرأة ما أقدمت عليه مواطنة في البصرة على الانتحار صباح أمس الأحد بعدما أشعلت النار في جسدها، وقال أخو الضحية لـ(المدى) إن السيدة (حسنة عبد الحسن) وهي أم لأربعة أطفال أقدمت على الانتحار بعدما هجرها زوجها مع أطفالها لفترة ستة أشهر اذ أجبرت على السكن في احد الإحياء العشوائية في (حي الاصدقاء) جنوب البصرة وبقيت طوال تلك الفترة تعتمد على جمع علب المشروبات الغازية وبيعها لتعيل اطفالها الاربعة،مضيفا انها حاولت الانتحار اكثر من مرة لوضع حد لمعاناتها المستديمة وللتخلص من الظروف السيئة التي تحيط بها.

وقد انتشرت ظاهرة الانتحار في الفترة الأخيرة بشكل ملفت للنظر كما تؤكد المصادر الطبية في البصرة اذ ان اغلب المنتحرين من الشباب والنساء.

ويرى الدكتور محمد عبد الزهرة التدريسي في قسم الإرشاد التربوي والنفسي في جامعة البصرة ان فقدان الامل وانعدام الثقة بالنفس في مواجهة صعوبات الحياة هي من أهم أسباب الانتحار، ان غالبية المنتحرين هم من فئة الشباب الذين يكون الجنوح عندهم الى الانتحار اعلى من غيرهم، لان تلك الفئة تعاني أمراضا وعاهات نفسية او يعانون من الشذوذ الجنسي وغياب الهدف السامي او القدوة في حياتهم إضافة الى الضياع الروحي، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م وذلك نتيجة للمعاناة التي يعيشها العراقيون والتي اصابت الكثير منهم بامراض نفسية نتيجة للاحباطات المتكررة والمآسي والآلام اليومية.

حيث لوحظ في الآونة الأخيرة حوادث الانتحار وبشكل يومي او أسبوعي.

ويرى المحامي محمد الاسدي ان القانون العراقي لا يجرم من يحرض او يدفع فرد على الانتحار ولا يعاقبه لانه لا يعد ذلك السلوك جريمة تستحق العقوبة، بل الاغرب من ذلك ان القانون العراقي يعاقب الشخص الذي يفشل في الانتحار بالسجن لفترة ستة اشهر وفي اعتقادي كما يرى الاسدي ان هذه تعد من الثغرات القانونية في القانون العراقي التي تستحق اعادة النظر فيها وايجاد تشريعات اخرى تحد من هذه الظاهرة ومنها معاقبة الزوج الذي يدفع زوجته على الانتحار او الاب الذي يدفع ابنائه على الانتحار.